ISBN : 999-999-99-99

الإدارة الإلكترونية كمتطلب تنموي لتكريس جودة الخدمة العمومية: قطاع العدالة "المؤسسات الإصلاحية نموذجا"

E-management as a developmental requirement to perpetuate the quality of public "Correctional institutions as a model"service: the justice sector

مسيكة رمضاني
أستاذ محاضر أ
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2
m.ramdhani@univ-setif2.dz

الملخص:

تشكل التكنولوجيا الرقمية القوة الدافعة الرئيسية لرسم ملامح القرن الحادي والعشرين. فدخول تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتنظيم الإلكتروني في المجال الإداري، يعد الأكثر تأثيرا على العمل الإداري لضمان الكفاءة الخدماتية، من خلال تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، في محاولة لتغيير الطرق التقليدية لتجويد الخدمة العمومية.

تتناول الدراسة الحالية مساهمة نظام الإدارة الإلكترونية– كأحد مخرجات تأثير التكنولوجيا الرقمية على العمل الإداري– في تكريس الكفاءة والشفافية تحقيقا للجودة في تقديم الخدمة العمومية، من خلال تحليل أهم المداخل الوظيفية للإدارة الإلكترونية، مع طرح نموذج لهذا المسار في قطاع العدالة – المؤسسات الإصلاحية نموذجا– وطرح تجارب دولية رائدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا الرقمية، الإدارة الإلكترونية، التنمية المستدامة، جودة الخدمة العمومية، قطاع العدالة – المؤسسات الإصلاحية.

Abstract :

Digital technology is the main driving force shaping the twenty-first century. The introduction of information technology, communication and electronic organization in the administrative field is considered the most influential on the administrative work, to ensure service efficiency through the application of the electronic management system, in an attempt to change the traditional methods of improving public service.

The current study deals with the contribution of the electronic management system - as one of the outputs of the impact of digital technology on administrative work - in devoting efficiency and transparency in order to achieve quality in the provision of public service, By analyzing the most important functional entrances to electronic management, with a model for this path in the justice sector - correctional institutions as a model - and presenting pioneering international experiences in this field.

Key words: Digital technology, Electronic administration, Sustainable development, quality of public service, justice sector - correctional institutions –

مقدمة:

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة، خاصة في الألفية الثالثة ثورة هائلة في جل المجالات العلمية والتكنولوجية، التي إحداث تغيير في الحياة اليومية للإنسان، وأصبحت من الركائز الجوهرية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما انعكس على الإدارة العمومية، التي تعتبر الآلية التي تحرك عجلة التنمية في الدولة. وتبعا لهذا التحول تم إدراج البرمجة المعلوماتية داخل نسق عمل الإدارة في محاولة لإيجاد مخرجات حديثة لتجويد الخدمة العمومية.

لقد نمت الأدبيات التي أكدت على تزايد أهمية الدور الإنمائي الذي تضطلع به الإدارة العامة وفق منهجية منضبطة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة، بعد مظاهر قصور وإخفاق الإدارة التقليدية في تحقيق الفعالية والكفاءة. وتتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات، وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية أو ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فضلا عن ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية نوعا من الاستجابة القوية لتحديات القرن الواحد والعشرين، الذي تختصر العولمة والفضاء الرقمي، واقتصاديات المعلومات والمعرفة، وثورة الانترنت وشبكة المعلومات العالمية كل متغيراته وحركة اتجاهاته.

وتحاول الدراسة الحالية طرح أهم المداخل الوظيفية للإدارة الإلكترونية كتوجه عالمي معاصراً لتطوير وتحديث الإدارة، والقضاء على مشكلات الإدارة التقليدية، وتجويد خدماتها للمواطنين في جميع مؤسسات الدولة. وقد تم اختيار نموذج لهذا المسار في قطاع العدالة، والذي يعتبر أهم القطاعات الحيوية في الدولة، كما تم التركيز على المؤسسات الإصلاحية باعتبارها من أهم المؤسسات التي تتعرض للكثير من مشاكل الإدارة التقليدية ناهيك على أن خدماتها عادة متمحورة حول فئة هشة تعيش أوضاعا خاصة– فئة السجناء– وانطلاقا مما تقدم تطرح إشكالية المداخلة:

كيف تساهم الإدارة الإلكترونية كمتطلب تنموي في تجويد خدمات المؤسسات العمومية، وخصوصا المؤسسات الإصلاحية؟

ISBN : 999-999-99-99

وقد تم تبني الفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر الإدارة الإلكترونية مدخلاً معاصراً لتطوير وتحديث الإدارة، والقضاء على مشكلات الإدارة التقليدية، وتجويد أداء الإدارة عن طريق استخدام أساليب الكترونية جديدة تتسم بالكفاءة، والفاعلية والسرعة، وهذا ما ينعكس على جودة الخدمة داخل المؤسسات الإصلاحية.

ولإثبات صحة الفرضية تم تقديم المحاور التالية:

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية كمسار لتكريس جودة الخدمات العمومية
المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامة
المحور الثالث: الإدارة الإلكترونية كمتطلب لتكريس جودة الخدمات في المؤسسات الإصلاحية

وفيما يلي طرح لأهم محاور المداخلة:

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية كمسار لتكريس جودة الخدمات العمومية

الإدارة الإلكترونية منهج حديث يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ظهر عموما مع التطور التقني والثورة المعلوماتية، حيث يتميز هذا المنهج الحديث بمميزات وخصائص تميزه عن غيره من المناهج. كما أن الإدارة الإلكترونية كأسلوب إداري حديث تقوم على مبادئ وأسس مغايرة تماما لتلك التي تقوم عليها الإدارة التقليدية. وتحظى بأهمية بالغة خاصة بالنسبة للإدارات العامة نظرا للدور المهم والحساس المَنوط بها، ألا وهو تنفيذ السياسات العامة للدولة استجابة لمتطلبات المواطنين وصولا إلى تكريس الجودة في الخدمة العمومية.

أولا: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

قبل الحديث عن الإدارة الالكترونية لابد من توضيح أن الإدارة بمفهومها التقليدي (الورقي)، والتي تعتمد في انجاز أعمالها من تخطيط، تنظيم، توظيف، توجيه، ورقابة بالاعتماد على المجهود البشري بشكل أساسي، مما يجعـــل من الخدمات التي تقدمها بطيئة ومكلفة وتستغرق وقتا كثيرا، إضافة إلى تفشي ظاهرة الروتين الذي سبب بظهور الفساد الإداري والمالي في أغلب المؤسسات التي تُستخدم الأساليب التقليدية في إدارتها مقارنة مع تلك المؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة والبرمجيات في عملها والتي يطلق عليها الإدارة الالكترونية.

1- البناء المعرفي للإدارة الإلكترونية: تعتبر الإدارة الإلكترونية التحول الحتمي للتطور والتقدم التكنولوجي والتقني الحاصل في العالم، بإعتبارها أحدث مدرسة في علم الإدارة العامة. وقد كان ظهورها على الساحة الدولية نتاج مراحل تاريخية، ولعل أهم بداياتها كان عام 1960، عندما ابتكرت شركة (IBM)، مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طابعتها الكهربائية. وكان سبب إطلاق هذا المصطلح هو لفت نظر الإدارة في المكاتب إلى إنتاج هذه الطابعات عند ربطها مع الحاسوب واستخدام معالج الكلمات (Word Processing) ، وأن أول برهان على أهمية ما طرحته هذه الشركة ظهر عام 1964 عندما أنتجت هذه الشركة جهازا طَرحته في الأسواق أطلق عليه اسم الشريط (الممغنط /جهاز الطابع MT/ST). وتوالى ظهور العديد من التقنيات في المجال الإداري لتطبيقها في المؤسسات على اختلافها وصولا إلى الأهداف المنشودة بأقل التكاليف وجودة عالية في الأداء[1].

تعتبر الإدارة الإلكترونية مدخلاً حديثا لعصرنة وتحديث الإدارة، والقضاء على مشكلات الإدارة التقليدية، وتجويد أداء الإدارة عن طريق استخدام أساليب الكترونية جديدة تتسم بالكفاءة، والفاعلية والسرعة، مما يولد الشعور بالرضا لموظفي الإدارة و مواطني الدولة. فالإدارة الإلكترونية لها آثار واسعة لا تنحصر فقط في بعدها المتمثل في التكنولوجيا الرقمية، وإنّما أيضًا في بعدها الإداري المتمثل في تطوير المفاهيم والوظائف الإدارية.

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها:" ذلك الجهد الإنساني الذي يتعلق بتخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف محددة بكفاءة وفعالية ". وتعرف أيضا بأنها: " فن وانجاز المهام من خلال القوى البشرية العاملة في المنظمة بغية الوصول إلى الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وتكون عمليات التخطيط والتنظيم والسيطرة واتخاذ القرارات هي الوظائف الأساسية[2]"

كما تم تعريفها بانه "مجموعة من العمليات التنظيمية تربط بين المستفيد ومصادر المعلومات بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف المنشأة من تخطيط وإنتاج وتشغيل ومتابعة وتطوير عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق Paperles Management ".[3]

اعتبر البنك الدولي من السباقين لتقديم تعريف رسمي للإدارة الالكترونية، حيث اتجه ألى أنها مصطلح يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد، وإعطاء فرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة[4].

ISBN : 999-999-99-99

وانطلاقا مما يقدم يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هو نتاج مسار للتحول نحو الفاعلية الإدارية لعصرنة الخدمة العمومية في ظل التكنولوجيا الرقمية، من خلال العمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التخطيط والتنظيم والمتابعة الإدارية، وكذلك التفويض والتمكين الإداري، وتحسين فاعلية الأداء واتخاذ القرار. ويمكن توضيح العناصر الأساسية لمسار التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): العناصر الأساسية للتحول للإدارة الإلكترونية

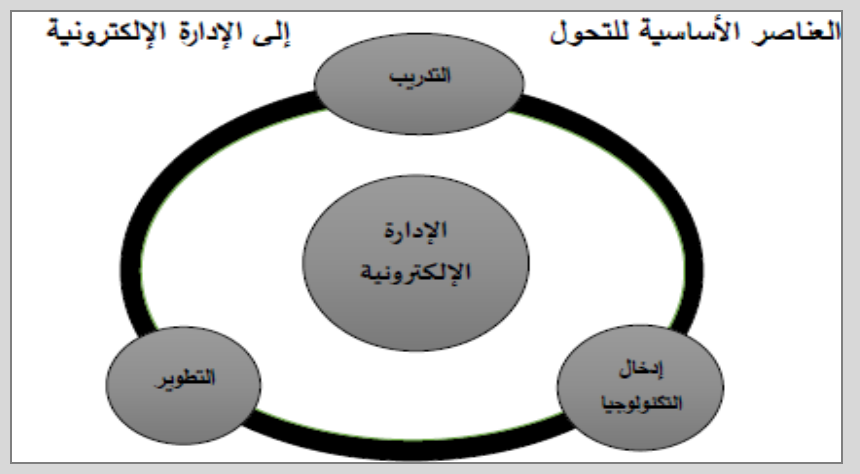

2- مشهد الإدارة الإلكترونية: تقوم الإدارة الإلكترونية على محورية استخدام المرافق العمومية للدولة للوسائل الإلكترونية لتقديم الخدمة العامة وصولا لتحقيق أهداف الدولة المعاصرة، وهي بهذا المشهد الحديث تقوم على المبادئ والأنماط المحورية التالية:

أ- مبادئ الإدارة الإلكترونية: تقوم الإدارة الإلكترونية عصر التكنولوجيا الرقمية على المبادئ التالية:

- ✓ الجودة الشاملة في تقديم الخدمة العمومية: فالجودة تعني الدرجة العالية من النوعية والقيمة، في تقديم الخدمة العمومية في الوقت الذي يكون المواطن بحاجة إليها وفي أسرع وقت ممكن مما يخلق نوع من الرضا على الآداء الإداري.
- ✓ التركيز على النتائج: حيث ينصب عمل الإدارة الإلكترونية على تحويل الأفكار حول تقديم الخدمات العمومية إلى نتائج مجسّدة على أرض الواقع، تحقق نتائج إجرائية، منها تخفيف العبء على المواطن من حيث الجهد، التكاليف والوقت، واستدامة تقديم الخدمة.
- ✓ القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص فيه.
- ✓ ترشيد التكاليف في إطار الحكم الراشد مما يؤدي إلى تعزيز التكاليف الاقتصادية والإدارية[5].

ب- أنمـــــاط الإدارة الإلكترونية: تأخذ الإدارة الإلكترونية أنماطا مختلفة وأشكالا متعددة تتفق مع طبيعة العمل لدى المؤسسة بما يحقق أهدافها. ومن تلك الأنماط مايلي:

1 ــ الحكومة الإلكترونية: تعد الحكومة الإلكترونية أحد أنماط الإدارة الإلكترونية، ويقصد بها إدارة الشؤون العامة بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتخلص من الأعمال الروتينية والمركزية بشفافية عالية. تساهم الحكومة الإلكترونية في خلق الثقة بين الإدارة والمواطنين، والتي تعتبر شرط أساسي لإقامة الحكم الراشد. فالتقنيات التكنولوجية الحديثة التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية تساعد في تفعيل الشفافية والرقابة والمساءلة، وتكرس مبادئ الديمقراطية، وتحد من الفساد بكل أشكاله، وبالتالي تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين[6].

أستخدمت دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها " مسح الحكومة الإلكترونية عام 2022، مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية كمؤشر معياري للعمل الإداري، ويتم تعديله دوريا. والمتضمن ثلاث مؤشرات، مؤشر الخدمة عبر الأنترنيت، ومؤشر رأس المال البشري، ومؤشر البنية التحتية.

الشكل رقم (2): مؤشرات العمل الإداري لتطور الحكومة الإلكترونية

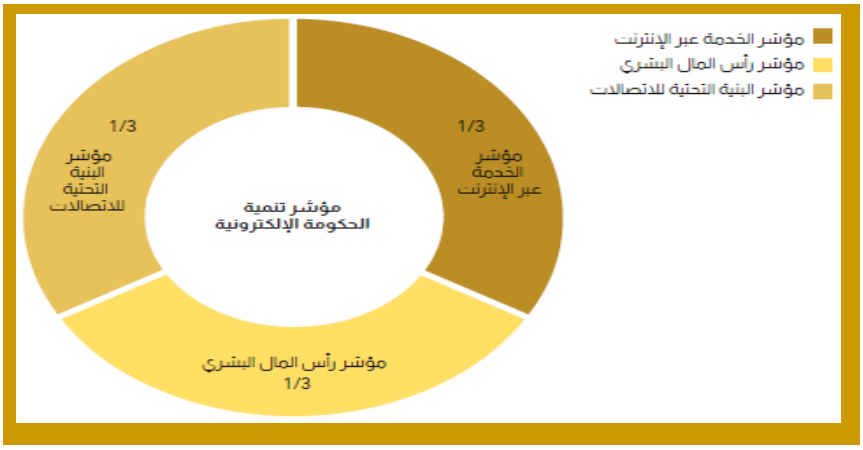

المصدر: مسح الحكومة الإلكترونية 2022، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة 2022، ص78.

2 – التجارة الالكترونية: التجارة الإلكترونية هي تبادل المعلومات والخدمات عبر شبكة الإنترنت لتحقيق التنمية الاقتصادية بصورة سريعة. ويمكن أن يتحقق الدفع من خلال البطاقات البنكية. وتُعد التجارة الإلكترونية أول تطبيق للإدارة الإلكترونية.

ISBN : 999-999-99-99

3ــ الصحة الإلكترونية: عرّفت منظمة الصحة العالمية الصحة الإلكترونية بأنها الاستخدام الفعّال من حيث التكلفة والآمن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في دعم المجالات المتصلة بالصحة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية، والمراقبة الصحية، والمؤلفات الصحية، والتعليم الصحي، والمعرفة والبحوث الصحية[7]. إن الصحة الإلكترونية تحدث تغيراً في أسلوب تقديم الرعاية الصحية، وهي في صميم استجابة النظم الصحية، سواء في تقديم الرعاية، أو توزيع الأفراد، أو إجراء البحوث، أو دعم العمل الإنساني، وعلى كل المستويات وفي كل البلاد تعتمد الأعمال الصحية على المعلومات والاتصالات[8]. وتعتمد بصورة متزايدة، على التقنيات التي تمكّن ذلك. تعد رعاية المرضى المُركزة أساس جميع إستراتيجيات الصحة الإلكترونية كما هو موضح أدناه:

الشكل رقم (3) : أبعاد الصحة الإلكترونية

4- التعليم الإلكتروني: يقوم على استخدام تقنيات الوسائط المتعددة الحديثة مع الانترنت لتعزيز جودة التعليم عن طريق تيسير التعامل مع مصادر المعرفة. وينظر إليه على انهُ استخدام لتطبيقات الحاسب الآلي والشبكات الالكترونية في عملية التعليم والتعلم بحيث يشمل ذلك عناصر المنهج المختلفة في مرحلة التخطيط، التنفيذ والتقويم سواء كان ذلك داخل غرفة الصف الدراسي أو عن بعد[9].

6- التوظيف الإلكتروني: تنتشر أشكال متنوعة من التوظيف الإلكتروني انتشارا واسعا في البلدان العربية، بما في ذلك المواقع الشبكية في الجامعات لتحميل السير الذاتية للمتخرجين والمؤسسات الإدارية الخاصة بالتوظيف التي

تحتفظ بقواعد بيانات للوظائف الشاغرة وتعلن عن الوظائف بالرسائل القصيرة أو البريد الإلكتروني. وتعتمد المطابقة للسير الذاتية وطلبات العمل والشبكات الاجتماعية التي تنشر السير الذاتية وإعلانات العمل وبوابات ومواقع التوظيف. ففي الإمارات العربية المتحدة، تستخدم بوابات الوظائف الإلكترونية وتطبيقات الهاتف النقال ومنصات التواصل الاجتماعي للبحث عن عمل. وتسعى بوابة التوطين في وزارة الموارد البشرية الوطنية في القطاعات ذات الاولوية الإستراتيجية بما يتماشى ورؤيتها وأهدافها الإستراتيجية. وتهدف الوزارة من خلال " وجهني" الذكي إلى ربط الطلبة بالوظائف الصيفية وفرص التدريب[10].

7- التصويت الإلكتروني:تعتبر إستونيا إحدى الدول الصغيرة، البالغ عدد سكانها (1,3 مليون نسمة) التي استخدمت المكاسب التكنولوجيا في تفعيل المشاركة السياسية، من خلال آلية التصويت الإلكتروني. ومنذ الانتخابات المحلية في أكتوبر 2005 ، أصبحت إستونيا أول دولة في العالم تجري انتخابات عامة على مستوى البلاد حيث يمكن للناس الإدلاء بأصواتهم عبر الإنترنت [11]. ويقوم نظام التصويت الإلكتروني في إستونيا على نظام البنية التحتية المدعمة للشفافية، بالإستخدام المتميز لبطاقات الهوية التي هي وسيلة لإثبات الشخصية والجنسية، وتحتوي هذه البطاقة على شريحة إلكترونية مدمجة، ويمكن للفرد الذي يقوم بالتصويت أن يستخدم الأنترنيت في أي مكان في العالم [12].

8- المشاركة السياسية الإلكترونية: لقد أصبح التركيز حاليا على التقنية الرقمية لتمكين المواطنين من المشاركة الفعّالة في صناعة القرار السياسي، مع التطور الكبير الذي عرفه العالم في ميدان التكنولوجيا الرقمية، ولعل أبرز التحولات هو استخدام الرقمنة لتكريس الديمقراطية الإلكترونية وتفعيل المشاركة السياسية والشفافية والنزاهة. ويدل على إطلاع المواطنين على مختلف السياسات والعمليات التي تجري لدى هيئات ومؤسسات الدولة، منها البرلمان الإلكتروني (E-PARLIMENT)، حيث يتيح للمواطن الإطلاع على جلسات ونقاشات البرلمان، والفكرة العامة أن توثق كل المناقشات والبحوث والخطابات البرلمانية وتتاح عبر شبكة الانترنيت، ويزوّد الموقع بمستويات دخول للمواطن والنواب وفق رموز خاصة، وتشمل المشاركة الإلكترونية، انتخاب الممثلين محليا أومركزيا وفق آلية التصويت الإلكتروني[13].

ثانيا: متطلبات الإدارة الإلكترونية لتكريس جودة الخدمات العمومية

ISBN : 999-999-99-99

تبرز الحاجة إلى الإدارة الإلكترونية والتي تعني الانتقال من العمل التقليدي الى تطبيقات معلوماتية، بما فيها شبكات الحاسب الآلي لتسهيل الحصول على البيانات، والمعلومات لإتخاذ القرارات المناسبة، وإنجاز الاعمال، وتقديم الخدمات بكفاءة وجودة. وبمعنى أدق أنّ الإدارة الإلكترونية هي منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من النمط اليدوي الى النمط الإلكتروني وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد على عصرنة العمل الإداري. وهذا بطبيعة الحال يترتب عليه فوائد كالسرعة في إنجاز العمل، والمساعدة في اتخاذ القرار، مع خفض تكاليف العمل الإداري، ورفع أداء الانجاز وتجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني، ومعالجة البيروقراطية14.

تتيح الإدارة الإلكترونية مشاركة المواطن للإدارة، عن طريق استطلاع أراء المواطنين ووجهات نظرهم حول مخرجات تلك الإدارة، بمعنى أنه بطريقة أو بأخرى يتم مشاركة المواطنين في القرارات التي تتخذها الإدارة عن طريق التغذية العكسية التي تتلقاها منهم حول مخرجاتها. ومنه فإن الإدارة الإلكترونية تحدث نقلة في العلاقة بين الإدارة والمواطن، وبداخل الإدارة وكافة مستوياتها وبين الموظفين أنفسهم وبين المستويات المتعددة في الإدارة، مما يسهم في تحقيق جودة الخدمات وحسن استغلال مواردها والعدالة في تعاملها مع المستفيدين ويرفع درجة رضا المواطنين عن الإدارة العامة[15].

إنّ تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب توليفة متكاملة من العناصر الجوهرية التي تتبادل من الوظائف والأدوار في سياق تطوير عملية التحول الإلكتروني للمؤسسة وهي ليست وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط، بل إنّها عملية معقدة تشتمل على نظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمادية والبشرية وغيرها. وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية. ويمكن تقسيمها الى متطلبات بشرية ومتطلبات تقنية ومتطلبات أمنية.

- متطلبات تنظيمية متعلقة بالرأس المال البشري المؤهل: تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة على وجود استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أحسن استغلال ممكن، بينما تعتمد ممارسات مفهـــوم الإدارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي[16].

تحتاج الإدارة الإلكترونية لتجويد الخدمة العمومية إدارة بشرية مؤهلة في الأساليب الإدارية، تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة. فالجودة في تقديم الخدمة العمومية تتحقق من خلال تبسيط إجراءات وخطوات العمل مما يخفف الأعباء الإدارية، بما يكفل سهولة ومرونة التعامل المواطن[17].

- ❖ متطلبات تقنية : تتطلب الإدارة الإلكترونية وجود بنية تنظيمية حديثة، أفقية وعمودية باتصالاتها، وبنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة، وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة بكفاءة عالية مع تأكيد وتفعيل دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي، باعتبار أنه يمثل قوة دافعة لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- ❖ متطلبات أمنية "الأمن الإلكتروني": إن معايير استخدام أجهزة التصويت الإلكتروني يجب أن يتوافر فيها الحد اللازم لتطبيق قيّـــم الديمقراطية، وذلك من خلال التصدي لجميع المخاوف المتعلقة بالتصويت الإلكتروني. لذلك لابد من تحقق صحة النظام الإلكتروني المستخدم. وينبغي أن يشمل تقييم في هذه العملية مايلي:
  - اختيار المورد، بما في ذلك متطلبات الجصول على شهادة مطابقة وفقا للمعايير والمقاييس المعترف بها للحصول على ضمان الجودة والأمن في النظام.
  - المصادقة على مواصفات المتطلبات والتصميم العام.
  - استخدام دقيق الجودة أثناء التنفيذ.
  - إستراتيجيات لاختبار النظام.
  - أن تكون آمنة على مقاومة الهجمات المتعددة من الخارج والداخل[18].

المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية و أهداف التنمية المستدامة:

ركزت الاهتمامات الأدبية المتنامية بقضايا التنمية حول دور الإدارة الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال كتابات بعض رواد الفكر الإداري أمثال الأمريكي "فريديريك تايلور" والفرنسي "هنري فايول"، ومن هنا ظهر البعد الجديد للنظر إلى عملية التنمية المستدامة من منطلق إداري، و قد تجلى هذا البعد من خلال مظاهر تحول أساسية وفق النظرة الحديثة لدور الإدارة الالكترونية في إحداث التنمية المستدامة. لقد شملت النظرة الجديدة للإدارة التطور كذلك إلى دور الإدارة في تحقيق التنمية من خلال تعريف عملية الإدارة نفسها، فلم يعد

ISBN : 999-999-99-99

ينظر إلى الإدارة على أنها عملية انجاز الأعمال عن طريق الآخرين، وإنما أعيدت صياغة تعريفها لتشير إلى أن الإدارة في المستوى الكلي للمجتمع تعني عملية التحكم في الموارد المتاحة في مجتمع ما وذلك قصد تقديم خدمة عمومية جيدة. فالإدارة داخل الدولة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة على إحداث التنمية[19].

إن الإدارة الالكترونية هي تطبيق التكنولوجيا في تقديم الخدمات العامة ومن بين أهداف التنمية المستدامة ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بالتقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية الاستخدام المتاح والجيد منها في تحسين نوعية الحياة[20].

وفي إصدار لعام 2018 من الاستبيان الدوري الهام الذي يصدر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، حول التقدم المُحرز على مسار الحكومات الرقمية، تم الكشف عن توجهات عالمية جديدة وعن تحديات جديدة في الحقبة الرقمية. كيف يتعين على الحكومات الاستفادة من هذه الفرص الجديدة للتكنولوجيا الرقمية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة . يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 تغيراً شاملاً في طريقة تعامل الحكومات مع تحديات التنمية المتزايدة[21]. ويتطلب الأمر إعادة التفكير في دور الحكومات في الحقبة الرقمية، وكيف يمكن أن تدير الشؤون العامة للدولة؟ وكيف تقدم الخدمات العمومية وتحقيق التنمية بشكل مستدام؟

أقرَّت خطة العام 2030 بأهمية التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولم تتم الإشارة إلى التكنولوجيا فقط في الهدف 17 بإعتباره «وسيلة تنفيذ» رئيسية، بل إنه في الواقع، ومن بين الـ 169 غاية، فإن 48 منها تتعلق بالتكنولوجيا سواء مباشرة (14 غاية) أو غير مباشرة (34 غاية). كما توجد أيضاً أبعاد تقنية معينة للغايات الـ121 الأخرى، حيث تُعد التكنولوجيا إحدى أهم الوسائل لتنفيذها. ووفقًا للمعدل الحالي للتقدم نحو الغاية ج، من الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، تم ربط 16 بالمئة فقط من أفقر دول العالم و53 بالمئة من العالم بأسره بالإنترنت بحلول عام 2020، وفقًا للتحالف من أجل إنترنت بأسعار معقولة[22]. ويوضح الجدول أدناه مشهد إستخدام الإنترنيت على المستوى العالمي حسب إحصائيات دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

الجدول (1): إستخدام الإنترنيت على المستوى العالمي

عدد المستخدمين	4.1 مليار
نسبة النفاذ	53.6 في المائة

المصدر: مسح الحكومة الإلكترونية 2022، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم الكنحدة 2022، ص78.

المحور الثالث: الإدارة الإلكترونية كمتطلب لتكريس جودة الخدمات في المؤسسات الإصلاحية

إهتمت معظم دول العالم بعصرنة جميع قطاعاتها من خلال التحول نحو الإدارة الالكترونية، ومن بين أهم القطاعات، قطاع العدالة، الذي يعد أهم القطاعات تأثرا لترقية العمل القضائي والإصلاحي. إن من متطلبات العدالة في الدولة تأمين خدمات قضائية تقوم على قواعد شفافة، وأيضا ضمان إعادة التأهيل للسجناء تحقيقا للأمن العام والخاص. ولذلك اعتبرت عصرنة قطاع العدالة جوهر الانشغالات التي سعت لها العديد من الدول لإدخال التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الإدارة الإلكترونية. طبقت العديد من الدول في سياساتها العقابية التقنيات الإلكترونية لترقية الخدمة العمومية لإصلاح وتأهيل السجناء. ومن أهم تطبيقاتها مايلي:

- التعليم الإلكتروني: التعليم هو حق إنساني للسجين أقرته الاتفاقيات الدولية وقوانين تنظيم السجون في شتى دول العالم.ويعتبر التعليم الإلكتروني في السجون أهم الإتجاهات الحديثة التي خطتها معظم دول العالم. يمتاز

ISBN : 999-999-99-99

التعليم الإلكتروني بأنه منظومة مخطط لها ومصممة، لها مدخلاتها ومخرجاتها، وكذا تغذيتها الراجعة. ويمتاز أيضا بمساعدته على إيجاد بيئة تعليمية تفاعلية مرنة، وذلك باستخدام تقنيات إلكترونية جديدة.

ويعرّف التعليم الإلكتروني، بأنه استخدام التقنيات الجديدة المتعددة لتحسين جودة التعليم عن طريق تسهيل الوصول إلى الموارد والخدمات وكذلك التبادلات والتعاون عن بعد. وهو أحد الوسائل التعليمية التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية لإتاحة المعرفة للذين يتواجدون خارج قاعات الدراسة. ويشار إليه باللغة الإنجليزية بمصطلح "E-Learning"[23].

والتعليم الإلكتروني للسجناء هو طريقة للتعليم يعاد من خلالها هندسة العملية التعليمية لتكوين الخبرات والمعارف من خلال تنمية قدرات ومهارات السجناء بإعتبار وضعيتهم الخاصة داخل السجون. ويكون باستخدام آليات الإتصال الجديثة كالحاسب، الشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الأنترنيت. وتتجلى أهمية التعليم في المؤسسات الإصلاحية فيما يلي:

- زيادة تأهيل موظفي السجن بإستخدام التعلم الإلكتروني.
- توفير الأدوات المبتكرة لتأهيل السجناء.
- تنويع مصادر التعليم وتوفير رصيد ضخم من المحتوى.
- تبادل الخبرات التعليمية وتنمية قدرات ومهارات الطلبة السجناء، وتنمية شخصياتهم بما يتماشى وأهداف التأهيل والإصلاح.
- محاكاة المشكلات والأوضاع الحياتية الواقعية[24].

وقد دخل التعليم الإلكتروني في السياسة العقابية في بعض الدول الدول الأوربية ، ومن ذلك المملكة المتحدة، حيث توجد العديد من المشاريع والمبادرات التي تقودها المؤسسات العقابية بخصوص التعليم الإلكتروني في أوساط السجناء. ولعل أبرزها دورات الجامعة المفتوحة (OU)، من خلال منصة MOODLE، حيث تتيح العديد من الدورات والندوات التي تمكن السجناء من الولوج إليها، كما أتيح نظام (HMP Lowdham Grange)، حيث يتيح هذا النظام للسجناء إمكانية الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا الإعلام والإتصال لاستخدامها للتعليم عن بعد. كما سعت أستراليا إلى استحداث مشاريع التعليم الإلكتروني للسجناء، وتجلى ذلك من خلال مشاريع الشراكة مع جامعة جنوب كوينزلاند The university of southen queensland (USQ)، لتحسين

وصول السجناء لأحدث التقنيات الرقمية في عملية التعليم داخل السجون. وبعتبر مشروع (المشاركة والتعليم الإلكتروني والقراءة الإلكترونية Triple) لعام 2013 أولى المشاريع لإدخال التقنيات الحديثة عملية التعليم[25]. في النصف الأخير من عام 2013، حصل فريق من الباحثين في جامعة جنوب كوينزلاند على جائزة 4.39مليون دولار على ثلاثة سنوات من قبل الحكومة الأسترالية في ظل التعليم العالي للمشاركة التعليمية وبرنامج شراكات لمشروع بعنوان إقامة الاتصال: تحسين الوصول إلى للمشاركة التعليمية وبرنامج شراكات لمشروع بعنوان إقامة الاتصال: تحسين الوصول إلى التعليم العالي الطلاب ذوو الحالة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة والذين يعانون من قيود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وابتداءً من أوائل عام 2014، تم بناء المشروع على ثلاثة المشاريع السابقة التي قادتها جامعة ساوثرن كوينزلاند والتي قامت بتجربة العديد من التقنيات الرقمية للتعلم في السجون[26].

- الاتصال الإلكتروني والمراسلات الإلكترونية: من المبادئ الأساسية الواجب مراعاته فيما يتعلق بحقوق السجناء، البقاء على اتصالاتهم بالعالم الخارجي، وهذا ما أقرته العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق السجناء. ويعد تطبيق نظام الإتصال الإلكتروني أهم المنجزات عصر التكنولوجيا الرقمية. وقد طبقت العديد من الدول هذا النظام في مؤسساتها الإصلاحية في إطار التوجه الحديث نحو الإدارة الإلكترونية، لتقليص فترات الإتصال إلى أقصى الحدود، وضمان الكفاءة والفعالية والجودة في العملية الإتصالية بين السجناء ومحيطهم الخارجي.

والإتصال الإلكتروني،Electronic-Communication"، مصطلح مازالت تعريفاته محدده في إطار إسهامات التكنولوجيا الرقمية. ويعرف على العموم بأنه القدرة على خلق الإتصال الفعال من مختلف الوسائل الإلكترونية. فهو نظام يتيح للإنسان نقل وثائقه ومصادره ومعلوماته وإتصالاته.

عرف المشرع الجزائري بموجب المادة (2)/(و) من القانون المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها 04/09[27] على أنه: (أي تراسل أواستقبال علامات إو إشارات أوكتابات أو صور أو معلومات مختلفة بواسطة أي وسيلة إلكترونية). كما تنص المادة (10) من قانون 04/18[28] على تعريف للإتصالات الإلكترونية بأنه : (كل إرسال أو تراسل أوإستقبال علامات أو إشارات أوكتابات أو صور

ISBN : 999-999-99-99

أو أصوات أوبيانات أو معلومات مهما كانت طبيعتها عبر الأسلاك أو الإلياف البصرية أوبطريقة كهرومغناطيسية).

وقد تم الاعتماد على البريد الإلكتروني كوسيط أساسي في المراسلات الإلكترونية، وطبق في المؤسسات العقابية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006، حيث تمكن 11 منشأة من الوصول إلى خدمة محدودة للرسائل الإلكترونية من خلال البرنامج التجريبي الصندوق الإستئماني للإتصالات المحدودة للسجناء Trust Fund Limited Inmate Communications,). كما تم تعميمه في سجون واشنطن، لويزيانا، داكوتا الشمالية وفرجينيا، وطبقت أقرا ص خاصة مع وظائف محدودة لجعل خدمات البريد الإلكتروني أكثر سهولة للسجناء[29].

المراقبة الإلكترونية: يعتبر نظام المراقبة الإلكترونية شكل من أشكال الحبس الرقمي في الأنظمة المعاصرة في السياسة العقابية عصر التكنولوجيا الرقمية. والمراقبة الإلكترونية عبارة عن استخدام أجهزة ووسائط إلكترونية بهدف تحديد أماكن المحكوم علية ضمن المنطقة المسموح بها. ويعتبر من الأنظمة المتطورة تمكن من متابعة سير العمل في المؤسسات العقابية ومراقبة الأماكن الحساسة. وقد توسعت التشريعات المقارنة، ومن القانون الفرنسي في تطبيق هذه التقنيات، وتتشير التقديرات إلى أن عدد الذين طبق عليهم إجراء المراقبة الإلكترونية في فرنسا من الأول من يونيو 2011 بلغ 7645 شخص منهم 406 طبق عليهم إجراء المراقبة الإلكترونية الجديد نهاية العقوبة[30].

ولايمكن أن تكون مراقبة إلكترونية إذا لم يكن هناك وسائل إلكترونية متطورة تعتمد عليها، والمتمثلة فيما يلي:

- المراقبة الإلكترونية باستخدام نظام التحقق من الصوت: تقوم هذه الآلية على فكرة تخزين بصمة الصوت الخاضع للمراقبة على جهاز الكنبيوتر المركزي في مركز المراقبة على أن يقوم الخاضع للمراقبة بالإتصال من المكان المحدد لإقامته بمركز المراقبة على فترات زمنية متتابعة، تم يتم مراقبة بصمة الصوت مع المسجلة في الجهاز المركزي[31].
- المراقبة الإلكترونية باستخدام نظام الموجات أو الترددات (السوار الإلكتروني): تعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل تطبيقا في الدول التي تبنت نظام المراقبة التقنية، والقائمة أساسا على فكرة إستخدام الترددات

التي تبعث من جهاز مثبت بمعصم الخاضع للمراقبة لمراقبة تحركاته، وأحيانًا أيضًا لقياس مستوى الكحـــول في الدم أو التنفس. بينما يقوم جهاز آخر بإستقبال هذه الترددات المسمى بوحدة الإستقبال التي يتم تثبيتها بمنزل المحكوم عليه وتتصل عن طريق خط تلفون ثابت بالكمبيوتر المركزي الموجود بمركز المراقبة.

تم استخدامها أحيانًا كآلية لتقليل عدد نزلاء السجون، كما تم استخدام المراقبة الإلكترونية لتتبع الأحداث، والمهاجرين الذين ينتظرون الإجراءات القانونية، والبالغين في برامج إعادة التأهيل من المخدرات، والأفراد المتهمين أو المدانين بالقيادة تحت تأثير الكحول أو العنف المنزلي. يتم استخدامه في بعض الأحيان قبل المحاكمة أو أثناء المحاكمة للأشخاص الذين تم القبض عليهم ولكن لم تتم إدانتهم بأي جريمة .ويمكن استخدامه بعد الإدانة، سواء قبل أو بعد قضاء عقوبة السجن . وتم استخدامه للأشخاص تحت المراقبة أو الإفراج المشروط، أو الذين هم تحت إشراف المجتمع بعد قضاء فترة في السجن[32].

ويعود الفضل في ظهوره إلى القاضي (Jack Love) عام 1977 في ولاية نيومكسيكو، بحيث نجح هذا الأخير في إقناع أحد صانعي البرمجيات الأمريكية بإنتاج جهاز إرسال وإستقبال يوضع في معصم اليد. وفي عام 1983 قام بتجربته على خمسة من المحكوم عليهم كإجراء بديل للحبس المؤقت. وقد نجحت هذه التجربة مما أدى إلى تعميمها في أغلب الولايات الأمريكية بمسمى "Electronic monitoring"[33]. وشهدت المراقبة الإلكترونية زيادة بنسبة 140 بالمائة خلال ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمن .ويوجد حوالي 125000 جهاز قيد الاستخدام، منها ما يصل إلى 30000 جهاز متصل بالمهاجرين في أي يوم .والولايات التي لديها الاستخدام الأكثر غزارة للمراقبة الإلكترونية تشمل فلوريدا وتكساس وكاليفورنيا وماساتشوستس وميشيغان[34].

- المراقبة الإلكترونية بالأقمار الصناعية:وتتم بإستخدام منظومة النظام العالمي لتحديد الإحداثيات الجغرافية بإستخدام الأقمار الصناعية Global Pesitioning System GPS ويطلق عليها نظام التحديد العالمي للموقع. ووفقا لمسح أجرته مؤسسة بيو الخيرية الأمريكية في ديسمبر 2015 تم الإشراف على أكثر من 125 ألف شخص باستخدام الأجهزة في عام 2015، مقارنة بـــ 53 ألف شخص في عام 2005. وتستخدم جميع الولايات الأمريكية، ومقاطعة كولومبيا، والحكومة الفيدرالية الأجهزة الإلكترونية لمراقبة تحركات وأنشطة المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة أو المجرمين المدانين الخاضعين للمراقبة أو الإفراج المشروط. وقد أحصى الاستطلاع عدد وحدات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) والترددات الراديوية (RF) النشطة

ISBN : 999-999-99-99

التي أبلغت عنها الشركات التي تصنعها وتشغلها، مما يوفر الصورة الأكثر اكتمالاً حتى الآن عن مدى انتشار هذه التقنيات في نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية[35].

خاتمة:

إن الإدارة الإلكترونية منهج حديث يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهر عموما مع التطور التقني والثورة المعلوماتية حيث يتميز هذا المنهج الحديث بمميزات وخصائص تميزه عن غيره من المناهج، وتحظى بأهمية بالغة خاصة بالنسبة للإدارات العامة نظرا للدور المهم والحساس المَنوط بها، ألا وهو تنفيذ السياسات العامة للدولة استجابة لمتطلبات تجويد الخدمة العمومية، من خلال تساهم في خلق الثقة بين الإدارة والمواطنين، والتي تعتبر شرط أساسي لإقامة الحكم الراشد. فالتقنيات التكنولوجية الحديثة التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية تساعد في تفعيل الشفافية والرقابة والمساءلة، وتكرس مبادئ الديمقراطية، وتحد من الفساد بكل أشكاله، وبالتالي تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين.

وقد إنعكس نظام الإدارة الإلكترونية في معظم النظم العقابية المعاصرة، بالنظر إلى ما يحققه من مزايا اجتماعية واقتصادية وأهداف تتعلق بالسياسية العقابية المتمثلة في إعادة تأهيل المحكوم عليه وإصلاحه. وقد قدمت الدراسة الحالية نماذج دولية انتهجت هذا التوجه في سياساته العقابية.

إن نجاح الإدارة الإلكترونية، سواء بمفهومها العام أوفي المؤسسات الإصلاحية كنموذج عن هذا التوجه لتحقيق جودة الخدمة العمومية والتحول إلى ما يسمى السجون الرقمية، يستلزم العديد من التحديات منها:

- ✓ إرادة سياسية مؤكدة من أعلى المستويات، فالوصول إلى توفير متطلبات الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برنامج استراتيجي متكامل وشامل لإعادة هندسة السياسات العقابية الرقمية .
- ✓ تأكيد وتفعيل دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي باعتبار انه يمثل قوة دافعة لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- ✓ هندسة بناء الخدمات الرقمية معززة وفقا للمعايير الدولية من خلال الشراكات مع الدول، مع بناء القدرات المحلية في مجال تصنيع المنتجات الرقمية وفقا لإحتياجات الدولة الجزائرية.
- ✓ تطبيق الإجراءات التقنية لتكريس الأمن الإلكتروني داخل المؤسسات العقابية.

- **قائمة المراجع:**

أولا: المراجع باللغة العربية:

- السالمي علاء عبد الرزاق، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2008.
- بباح ابراهيم، الإستخدام التكنولوجي في السياسة العقابية المراقبة بإستخدام تقنية السوار الإلكتروني نموذجا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية- المجلد 06- العدد 02- ديسمبر 2021.
- بن تيلة السعيد، عن إستخدام التقنيات الحديثة داخل المؤسسات العقابية كآلية لتأهيل المحبوسين، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الأول، 2023.
- بهلول سمية، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة1، 2017، 2018.
- رافيق بن مرسلي، تفعيل آليات الإدارة الالكترونية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 31، ديسمبر 2021.
- رامي متولي القاضي، نظام المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي والمقارن، متاح على الموقع الإلكتروني:
- https://academia-arabia.com/ar/reader/2/78921
- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، 2005.
- سارة ياسر الطاهر أحمد، تصميم تطبيق للتصويت الإلكتروني للانتخابات، رسالة ماجستير في تقانة المعلومات، جامعة نيلين، 2017-2018.
- عبد القادر شاكر، أهمية الوسائط التعليمية في التعلم والتعليم –التعليم الإلكتروني- نموذجا، جامعة عبد الرحمان ابن خلدون، تيارت، 2020.
- عدنان ماشي والي، الإدارة الالكترونية إدارة بلا ورق. متاح على الموقع الإلكتروني:

https://kenanaonline.com/users/EBENALRAFDEN/downloads/52493

- عباس نوري خضير، التعليم الإلكتروني، متاح على الموقع:
https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_2_27578_1161.doc
- كرازدي سارة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية، قطاع العدالة نموذجا، رسالة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2021.
- لعراف زاهية، روازقي، الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين وانعكاساتهما في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية للدول مع إشارة للتجربة الإماراتية، الملتقى الدولي الاول حول:"الحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، 12-13 نوفمبر 2017.
- هارون منصر، تكنولوجيا الإتصال الحديثة، المسائل النظرية والتطبيقية، الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2012.
- علي عز الدين الباز، نحو مؤسسات عقابية حديثة، مكتبة الوفاء القانونية، 2016.
- مسح الحكومة الإلكترونية 2022، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة 2022.

ISBN : 999-999-99-99

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Digital health and innovation, National eHealth Strategy Toolkit, Global Health Organization, Avialable at https://www.emro.who.int/ehealth/ehealth-infocus/national-ehealth-strategy-toolkit.html
- Helen Farley, Digital technologies for learning in prison: What one Australian university is doing, Avialable at : https://www.academia.edu/30531319/Digital_technologies_for_learning_in_prison_What_one_Australian_university_is_doing
- eHealth, Global Health Organization, Avialable at https://www.emro.who.int/health-topics/ehealth
- E-VOTING: LESSONS LEARNT AND FUTURE CHALLENGES, Tallinn (Estonia), 27-28 October 2006, Avialable at https://www.coe.int
- Electronic Frontier Foundation, ONG, internationale de protection des libertés sur Internet, San Francisco, Californie, p1, Avialable at : https://www.eff.org/pages/electronic-monitoring
- GPS, Satellite Tracking, Electronic Monitoring and Criminal Offenders, Avialable at : https://www.crimeinamerica.net/gps-satellite-tracking-electronic-monitoring-and-criminal-offenders/
- Nanjira Sambuli, New Technologies and the Global Goals, at https://www.un.org/en/un-chronicle/new-technologies-and-global-goals
- VincenzoAquaro, Can Digital Government Accelerate the Sustainable Development Goals? A Pathway to the Future, at https://dubaipolicyreview.ae/can-digital-government-accelerate-the-sustainable-development-goals-a-pathway-to-the-future/

الهوامش:

[1]- كرازدي سارة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية، قطاع العدالة نموذجا، رسالة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2021، ص50.

[2] - السالمي علاء عبد الرزاق ، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 11

[3] – المرجع نفسه.

[4]- بهلول سمية، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة1، 2017، 2018، ص66.

[5] - كرازدي سارة، المرجع السابق، ص.38.

[6] - مسح الحكومة الإلكترونية 2022، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة 2022، ص78.

[7]-eHealth, Global Health Organization, Avialable at https://www.emro.who.int/health-topics/ehealth(date of view 22-8 -2023)

[8]- Digital health and innovation, National eHealth Strategy Toolkit, Global Health Organization, Avialable at https://www.emro.who.int/ehealth/ehealth-infocus/national-ehealth-strategy-toolkit.html(date of view 22-8 -2023)

[9] - عباس نوري خضير، التعليم الإلكتروني، متاح على الموقع:

https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_2_27578_1161.doc (تاريخ الإطلاع 25-08- 2023)

[10]- مسح الحكومة الإلكترونية 2022، المرجع السابق، ص78.

[11]- E-VOTING: LESSONS LEARNT AND FUTURE CHALLENGES, Tallinn (Estonia), 27-28 October 2006, Avialable at https://www.coe.int (date of view 23-8 -2023. 13:00)

[12] سارة ياسر الطاهر أحمد، تصميم تطبيق للتصويت الإلكتروني للانتخابات، رسالة ماجستير في تقانة المعلومات، جامعة نيلين، 2017-2018، ص18.

[13] - لعراف زاهية، روازقي، الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين وانعكاساتهما في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية للدول مع إشارة للتجربة الإماراتية، الملتقى الدولي الاول حول:"الحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، 12-13 نوفمبر 2017، ص09.

[14]- رافيق بن مرسلي، تفعيل آليات الإدارة الالكترونية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 31، ديسمبر 2021، ص. 33.

[15] - المرجع نفسه.

[16] - عدنان ماشي والي، الإدارة الالكترونية إدارة بلا ورق، ص8. متاح على الموقع الإلكتروني:

https://kenanaonline.com/users/EBENALRAFDEN/downloads/52493

[17] - سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، 2005 ، ص11.

[18] كوري فولان، المرجع السابق، ص209

[19] - رافيق بن مرسلي، المرجع السابق، ص8.

[20]- المرجع نفسه، ص. 33.

[21] -VincenzoAquaro, Can Digital Government Accelerate the Sustainable Development Goals? A Pathway to the Future, at https://dubaipolicyreview.ae/can-digital-government-accelerate-the-sustainable-development-goals-a-pathway-to-the-future/

[22] Nanjira Sambuli, New Technologies and the Global Goals, at https://www.un.org/en/un-chronicle/new-technologies-and-global-goals

[23] - بن تيلة السعيد، عن إستخدام التقنيات الحديثة داخل المؤسسات العقابية كآلية لتأهيل المحبوسين، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الأول، 2023، ص21.

[24]- عبد القادر شاكر، أهمية الوسائط التعليمية في التعلم والتعليم –التعليم الإلكتروني- نموذجا، جامعة عبد الرحمان ابن خلدون، تيارت، 2020، ص96.

[25] بن تيلة السعيد، المرجع السابق، ص23.

[26] -Helen Farley, Digital technologies for learning in prison: What one Australian university is doing, Avialable at :

https://www.academia.edu/30531319/Digital_technologies_for_learning_in_prison_What_one_Australian_university_is_doing

[27]- قانون 09-04، مؤرخ في 14 شعبان عام 1430، الموافق لـ5 غشت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال، الجريدة الرسمية العدد 47.

[28]- قانون رقم 04/18، مؤرخ في 24 شعبان 1439، الموافق لـ10 مايو 2018، يحدّد القواعد المتعلقة بالبريد والإتصالات الالكترونية الجريدة الرسمية العدد 27.

[29] - هارون منصر، تكنولوجيا الإتصال الحديثة، المسائل النظرية والتطبيقية، الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص.35.

ISBN : 999-999-99-99

[30]- رامي متولي القاضي، نظام المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي والمقارن، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://academia-arabia.com/ar/reader/2/78921

[31]- علي عز الدين الباز، نحو مؤسسات عقابية حديثة، مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص414.

[32] -Electronic Frontier Foundation, ONG, internationale de protection des libertés sur Internet, San Francisco, Californie, p1, Avialable at : https://www.eff.org/pages/electronic-monitoring

[33] - بباح ابراهيم، الإستخدام التكنولوجي في السياسة العقابية المراقبة بإستخدام تقنية السوار الإلكتروني نموذجا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية– المجلد 06– العدد 02– ديسمبر 2021، ص2503.

[34] -Electronic Frontier Foundation, ONG, internationale de protection des libertés sur Internet, Op.Cit,p1.

[35] -GPS, Satellite Tracking, Electronic Monitoring and Criminal Offenders, Avialable at : https://www.crimeinamerica.net/gps-satellite-tracking-electronic-monitoring-and-criminal-offenders/